غـــرفـــة الـــتـــجـــارة والصـــنـــاعـــة

الصنائع ص.ب: ١١١٨٠١- تلفون: ٢٥٣٣٩٠- برقيًا: شناشيا- تلكس ٢٢٢٦٩- بيروت- لبنان

رقم الصادر ..... بيروت في .....

تقـــرير غـــرفة التجـــارة والصـــناعة فـــي بـــيروت عـــنّ :

الاوضـــاع الاقتصـــادية والاجتماعيـــة والاعمـــارية فـــي لبـــنان

خـــلال العـــام ١٩٩١

مقـــــــــدمة

نعم لبنان خلال العام ١٩٩١ باستقرار امني وسياسي هو الابرز من نوعه منذ ستة عشر عاما ، مع البدء في تغلّب لغة السلام على هدير الحرب ، وفتـــــح ملفات اعادة الاعمار والانماء للسير قدما في سبيل استعادة السلام والازدهار .

ورافق هذا التحسن الامني والسياسي الملحوظ تحسن كبير في الاوضـــاع الاقتصادية عموما بحيث انتعشت القطاعات الاقتصادية وتزايدت الاستثمارات المحلية والاجنبية وتدفقت بعض المساعدات الدولية لدعم الاحتياجات الاعمارية والانمائية . ويبقى وضع الدولة المالي العقبة الرئيسية في وجه النمو الاقتصادي والشـــروع في اعادة الاعمار .

ويضيء التقرير التالي جوانب الاقتصاد اللبناني عام ١٩٩١ من خـــلال عرض وتحليل الاحداث الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية والاجتماعية والاعمارية .

..../..

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

من ٢،٣ مليار دولار في العام ١٩٩١ بعدما كانت نحو ١،٨ مليار دولار في العام ١٩٩٠، مما يعني تحقق نحو ٥٠٠ مليون دولار استثمارات محلية صافية. الى ذلك ، قام بعض الرعايا غير اللبنانيين بتوظيفات واستثمارات في قطاعات اقتصادية مختلفة ، منها نحو ٢٣٠ مليون دولار في قطاع البناء والعقارات (١) ، واكثر من ١٥٠ مليون دولار في الاكتتاب بسندات الخزينة (٢). وهكذا تقدر قيمة الاستثمارات المحققة خلال العام ١٩٩١ باكثر من مليار دولار ، ونسبة الاستثمار الوطني تزيد على ٣٠٪ (٣). ان متابعة بعض القطاعات توضح حجم التوسع الاقتصادى خلال العام ١٩٩١ ، حيث شهد القطاع الصناعي نهضة هامة كما يستدل من بعض المؤشرات الصناعية ، اذ عاود الكثيرّ من المصانع نشاطه بعدما كان متوقفا بفعل الاحداث واقيم اكثر من ٣٠٠ مصنع (كبير ومتوسط وصغير الحجم) في مناطق صناعية مختلفة ، فضلا عن مشاريع عديدة لتنويع وتوسيع خطوط الانتاج في الصناعات القائمة ، وقد بلغت قيمة الاستثمارات الصناعية المحققة عام ١٩٩١ اكثر من ٢٠٠ مليون دولار (٤) .

ويذكر هنا ان حجم الاستثمار في الآلات الصناعية المستوردة بلغ اكثر من ٦٠ مليون دولار في العام ١٩٩١ مقارنة مع نحو مليوني دولار في العام ١٩٩٠ (٥) وقد عمد العديد من المصانع اللبنانية الى تلبية احتياجاته من هذه الآلات من مصادر محلية. وتضاعفت قيمة الصادرات الصناعية الى نحو ٧٠٪ وبلغت نحو ٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٩١ بعدما كانت نحو ٣٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٠ (٦) . وشهدت البلاد نهضة عمرانية كبيرة ونشطة في معظم المناطق حيث تزايد حجم التوظيفات والاستثمارات في قطاع العقارات المبنية وغير المبنية ، اذ بلغت مساحات البناء المرخصة اكثر من اربعة ملايين متر مربع في العام ١٩٩١ مقارنة مع نحو ٢،٢ ملايين متر مربع في العام ١٩٩٠ ، اى انها ارتفعت بنسبة تفوق ٨٠٪ (٧) .

---

(١) مصادر كتاب العدول في بيروت .
(٢) مصادر مصرف لبنان .
(٣) نسبة الاستثمار الوطني احتسبت على اساس نسبة الاستثمارات المحققة الى الناتج المحلي الاجمالي .
(٤) مصادر جمعية الصناعيين اللبنانيين.
(٥) مصادر جمعية الصناعيين اللبنانيين.
(٦) التقديرات الاولية لصندوق النقد الدولي .
(٧) مصادر نقابة المهندسين في بيروت .

الواقع ان البلاد كانت قد شهدت خلال فترة الصيف طلبا متزايدا من قبل بعض البلدان العربية (وخاصة الخليجية) على شراء الاراضي والعقارات ، الامر الذى انعكس ارتفاعا مذهلا في اسعارها ، حيث سجلت بعض العمليات العقارية سعر ستة آلاف دولار ثمنا للمتر المربع في بعض المناطق الراقية في بيروت ، وهو اعلى سعر يتم التداول به في منطقة الشرق الاوسط .

من ٢،٢ مليار دولار في العام ١٩٩١ بعدما كانت نحو ١،٨ مليار دولار في العام ١٩٩٠، مما يعني تحقق نحو ٥٠٠ مليون دولار استثمارات محلية صافية. الى ذلك ، قام بعض الرعايا غير اللبنانيين بتوظيفات واستثمارات في قطاعات اقتصادية مختلفة ، منها نحو ٢٣٠ مليون دولار في قطاع البناء والعقارات (١) ، واكثر من ١٥٠ مليون دولار في الاكتتاب بسندات الخزينة (٢). وهكذا تقدر قيمة الاستثمارات المحققة خلال العام ١٩٩١ باكثر من مليار دولار ، ونسبة الاستثمار الوطني تزيد على ٣٠٪ (٣). ان متابعة بعض القطاعات توضح حجم التوسع الاقتصادى خلال العام ١٩٩١ ، حيث شهد القطاع الصناعي نهضة هامة كما يستدل من بعض المؤشرات الصناعية ، اذ عاود الكثيّر من المصانع نشاطه بعدما كان متوقفا بفعل الاحداث واقيم اكثر من ٣٠٠ مصنع (كبير ومتوسط وصغير الحجم) في مناطق صناعية مختلفة ، فضلا عن مشاريع عديدة لتنويع وتوسيع خطوط الانتاج في الصناعات القائمة ، وقد بلغت قيمة الاستثمارات الصناعية المحققة عام ١٩٩١ اكثر من ٢٠٠ مليون دولار (٤) .

ويذكر هنا ان حجم الاستثمار في الآلات الصناعية المستوردة بلغ اكثر من ٦٠ مليون دولار في العام ١٩٩١ مقارنة مع نحو مليوني دولار في العام ١٩٩٠ (٥) وقد عمد العديد من المصانع اللبنانية الى تلبية احتياجاته من هذه الآلات من مصادر محلية. وتضاعفت قيمة الصادرات الصناعية الى نحو ٧٠٪ وبلغت نحو ٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٩١ بعدما كانت نحو ٣٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٠ (٦) . وشهدت البلاد نهضة عمرانية كبيرة ونشطة في معظم المناطق حيث تزايد حجم التوظيفات والاستثمارات في قطاع العقارات المبنية وغير المبنية ، اذ بلغت مساحات البناء المرخصة اكثر من اربعة ملايين متر مربع في العام ١٩٩١ مقارنة مع نحو ٢،٢ ملايين متر مربع في العام ١٩٩٠ ، اى انها ارتفعت بنسبة تفوق ٨٠٪ (٧) .

---

(١) مصادر كتاب العدول في بيروت .
(٢) مصادر مصرف لبنان .
(٣) نسبة الاستثمار الوطني احتسبت على اساس نسبة الاستثمارات المحققة الى الناتج المحلي الاجمالي .
(٤) مصادر جمعية الصناعيين اللبنانيين.
(٥) مصادر جمعية الصناعيين اللبنانيين.
(٦) التقديرات الاولية لصندوق النقد الدولي .
(٧) مصادر نقابة المهندسين في بيروت .

الواقع ان البلاد كانت قد شهدت خلال فترة الصيف طلبا متزايدا من قبل بعض البلدان العربية (وخاصة الخليجية) على شراء الاراضي والعقارات ، الامر الذى انعكس ارتفاعا مذهلا في اسعارها ، حيث سجلت بعض العمليات العقارية سعر ستة آلاف دولار ثمنا للمتر المربع في بعض المناطق الراقية في بيروت ، وهو اعلى سعر يتم التداول به في منطقة الشرق الاوسط .

كما انتعش قطاع النقل بكل فروعه البرى والبحرى والجوى كما يتبين من تزايد حجم الواردات الجمركية والمرفئية عبر مختلف البوابات اللبنانية ، اذ فاقت قيمة هذه الواردات مائة مليون دولار عام ١٩٩١ بعدما كانت نحو ٢،٤ ملايين دولار عام ١٩٩٠ (١) ، اى انها ازدادت باكثر من ٤٠ ضعفا بين العامين المذكورين، وهذا ناتج عن اعادة فتح وتفعيل النشاط في مرفأ بيروت منذ اواسط اذار ، واقفال المرافئ غير الشرعية ، اضافة الى رفع سعر الدولار الجمركي تدريجيا من ٦ ليرات الى ١٠٠ ليرة ومن ثم الى ٢٠٠ ليرة .

ثانيا : الوضع المصرفي

نشط القطاع المصرفي خلال العام ١٩٩١ قياسا الى السنوات الماضية ، كما يستفاد من تطور بعض المؤشرات المصرفية (الجدول ١) (٢) . فالميزانية الموحدة للمصارف التجارية ازدادت من نحو ٥،٨ مليارات دولار في العام ١٩٩٠ الى اكثر من ٧،٥ مليارات في نهاية العام ١٩٩١ وبذلك تكون الميزانية قد ازدادت بنسبة تقارب ٢٨٪ بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ . فبعد تراجع طفيف قدره ١٩٥ مليون دولار ونسبته ٣،٣٪ في الفصل الاول قياسا الى نهاية العام ١٩٩٠ ، ازدادت قيمة الميزانية الموحدة تدريجيا خلال العام ١٩٩١ من نحو ٥،٦ مليارات دولار في نهاية الفصل الاول الى اكثر من ٦ مليارات في نهاية الفصل الثاني والى اكثر من ٦،٨ مليارات في نهاية الفصل الثالث والى اكثر من ٧،٥ مليارات في نهاية الفصل الرابع .

وقد جاءت هذه الزيادة في الميزانية تبعا لتزايد الموفورات والديون على كل من القطاعين الخاص والعام وعلى الخارج وذلك في باب الموجودات ،ولتزايد ودائع القطاع العام والخاص وغير المقيمين والاموال الخاصة وتراجع الالتزامات تجاه المصارف غير المقيمة في باب المطلوبات .

---

(١) مصادر المديرية العامة للجمارك اللبنانية .
(٢) مصادر الاحصاءات المصرفية : الاحصاءات الاولية لمصرف لبنان .

كما ازدادت الموجودات الخارجية الصافية للمصارف من نحو ١،٩ مليار دولار الى اكثر من ٢،٢ مليار دولار بين نهاية عام ١٩٩٠ ونهاية ١٩٩١ ، اى بنسبة تفوق ١٤،٨٪ . وهي كانت قد ازدادت تدريجيا خلال العام ١٩٩١ من نحو ١،٨ مليار دولار في نهاية الفصل الاول الى اكثر من ١،٩ مليار في نهاية الفصل الثاني الى نحو ٢،٢ مليار في نهاية الفصل الثالث والى نحو ٢،٣ مليار في نهاية الفصل الرابع . ويكمن السبب الرئيسي وراء هذا التزايد في حجم الموجودات الخارجية الصافية للمصارف التجارية في تزايد حجم ديونها على غير المقيمين والمصارف غير المقيمة باكثر من تزايد التزاماتها تجاه هؤلاء .

وفي سياق اعادة احياء تسليفاتها للقطاعات الاقتصادية بعد تراجع ملحوظ في العامين الماضيين ، عمدت المصارف التجارية الى زيادة هذه التسليفات دعما للقطاعات كافة ، حيث ارتفعت من نحو ١،٨ مليار دولار عام ١٩٩٠ الى نحو ١،٩ مليارات في نهاية الفصل الاول والى اكثر من مليارى دولار في نهاية كل من الفصلين الثالث والرابع والى اكثر من ٢،٣ مليارات في نهاية عام ١٩٩١ ، اى بتزايد نسبته اكثر من ٢٧٪ عن عام ١٩٩٠ . وقد جاءت هذه الزيادة في حجم التسليفات المصرفية للقطاع الخاص نتيجة الزيادة في تسليفات المصارف بالليرة اللبنانية وبالعملات الاجنبية مع انتعاش الحركة في كافة القطاعات الاقتصادية ، حيث ازدادت قيمة التسليفات بالليرات اللبنانية مقومة بالدولار من نحو ٣٠٦ ملايين دولار عام ١٩٩٠ الى نحو ٣٨٩ مليونا في نهاية عام ١٩٩١ ، وازدادت قيمة التسليفات بالعملات الاجنبية تدريجيا خلال العام ١٩٩١ من نحو ١،٥ مليارات دولار في نهاية عام ١٩٩٠ الى اكثر من ١،٩ مليارات في نهاية عام ١٩٩١ . وقد بلغت حصة التسليفات بالليرات اللبنانية نحو ١٦،٦٪ من اجمالي التسليفات و ٨٣،٤٪ بالعملات الاجنبية في العامين ١٩٩٠ و ١٩٩١ وتكمن الاسباب الحقيقية وراء تزايد التسليفات بالعملات الاجنبية في تحاشي تسليف المصارف بالليرات اللبنانية لحماية ودائعها من التآكل التي يصيبها مع تراجع سعر الصرف، وارتفاع الفوائد على الليرة وبالتالي كلفة السلفات واعبائها المالية .

..../..

ويلاحظ من توزيع التسليفات المصرفية حسب القطاعات الاقتصادية ان الحصة الكبرى كانت لقطاع التجارة ، وبلغت اكثر من نصف اجمالي التسليفات (نحو ٥٢،٢٪)، فيما بقيت حصة كل من الزراعة والصناعة ضئيلة نسبيا ، ١،٣٪ و ٩،١٪ على التوالي ، وبلغت حصة قطاع البناء نحو ٩،٣٪ ، وحصة المؤسسات المالية ١،٨٪ ، و ٢٦،٣٪ لتسليفات اخرى بين المصارف وفي سوق القطع وغيرها .

كما فتحت المصارف اعتمادات مستندية لغايات الاستيراد بما قيمته ٤٠٠ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩١ ، اى بزيادة قدرها ٧٢ مليونا ونسبتها ٢٢٪ عن عام ١٩٩٠ .

وشهدت المصارف تزايدا ملحوظا في حركة ودائعها ، حيث بلغت اكثر من ٥،٦ مليارات دولار في نهاية عام ١٩٩١ ، اى بتزايد قدره اكثر من مليار دولار عن عام ١٩٩٠ ونسبته اكثر من ٢٤٪ نتيجة عودة بعض الودائع من الخارج . ويلاحظ من توزيع الودائع بالليرات والعملات ان " دولرة " الودائع قد تراجعت بشكل ملحوظ من حوالي ٧٣،٦٪ عام ١٩٩٠ الى نحو ٦٦٪ في نهاية ١٩٩١ وهذا عائد اساسا الى التحوّل المكثف الذى شهده العام ١٩٩١ من العملات الاجنبية الى الليرة اللبنانية عبر الاكتتاب في سندات الخزينة تبعا لتحسن سعر صرف الليرة اللبنانية منذ اوائل العام الجارى .

الى ذلك ، اقرّت اللجان النيابية المشتركة القانون الرامي الى تعديل بعض احكام القوانين المصرفية والذى كان يسمى سابقا " الاصلاح المصرفي " ، وذلك في خطوة لمعالجة اوضاع المصارف المتعثرة وتحصين القطاع المصرفي من اية هزات مستقبلية اخرى. ويلاحظ في هذا المجال توقف مصرف لبنان عن مدّ المصارف المتعثرة بالسيولة بعدما اساءت هذه الاخيرة استخدامها سابقا ، علما ان تسليفات مصرف لبنان لهذه المصارف قد فاقت ١٥٠ مليون دولار منذ العام ١٩٨٩ .

..../..

الجدول (١) :

تطور اهم المؤشرات المصرفية بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١

(بملايين الدولارات الاميركية)

المؤشرات	١٩٩٠	١٩٩١ الفصل الاول	١٩٩١ الفصل الثاني	١٩٩١ الفصل الثالث	١٩٩١ الفصل الرابع *
١- الميزانية الموحدة للمصارف التجارية	٥٨٦٢	٥٦٦٧	٦٠٩٦	٦٨٥٥	٧٥٠٠
٢- التسليفات المصرفية للقطاع الخاص :					
أ - بالليرات اللبنانية	٣٠٦	٢٨٧	٢٩٨	٣٥٤	٣٨٩
ب - بالعملات الاجنبية	١٥٣٢	١٦٠٧	١٧٠٣	١٨٢٨	١٩٥٠
ج - المجموع (أ + ب)	١٨٣٨	١٨٩٤	٢٠٠١	٢١٨٢	٢٣٣٩
٣- ودائع القطاع الخاص لدى المصارف :					
أ - بالليرات اللبنانية	١١٨٠	١١٠٧	١٤٠٢	١٦٠٧	١٩١٧
ب - بالعملات الاجنبية	٣١٩٠	٢٩٦١	٣١٢٤	٣٤٨٨	٣٧٠٩
ج - المجموع (أ + ب)	٤٤٧٠	٤٠٦٨	٤٥٢٦	٥٠٩٥	٥٦٢٦
٤ - الموجودات الخارجية الصافية للمصارف	١٩٧٢	١٨٥٥	١٩٣٠	٢١٨٦	٢٢٦٤
٥ - الاعتمادات المستندية للاستيراد	٣٢٨	٣٧٠	٣٨٣	٣٨٢	٤٠٠

المصادر : مصرف لبنان

* احصاءات اولية .

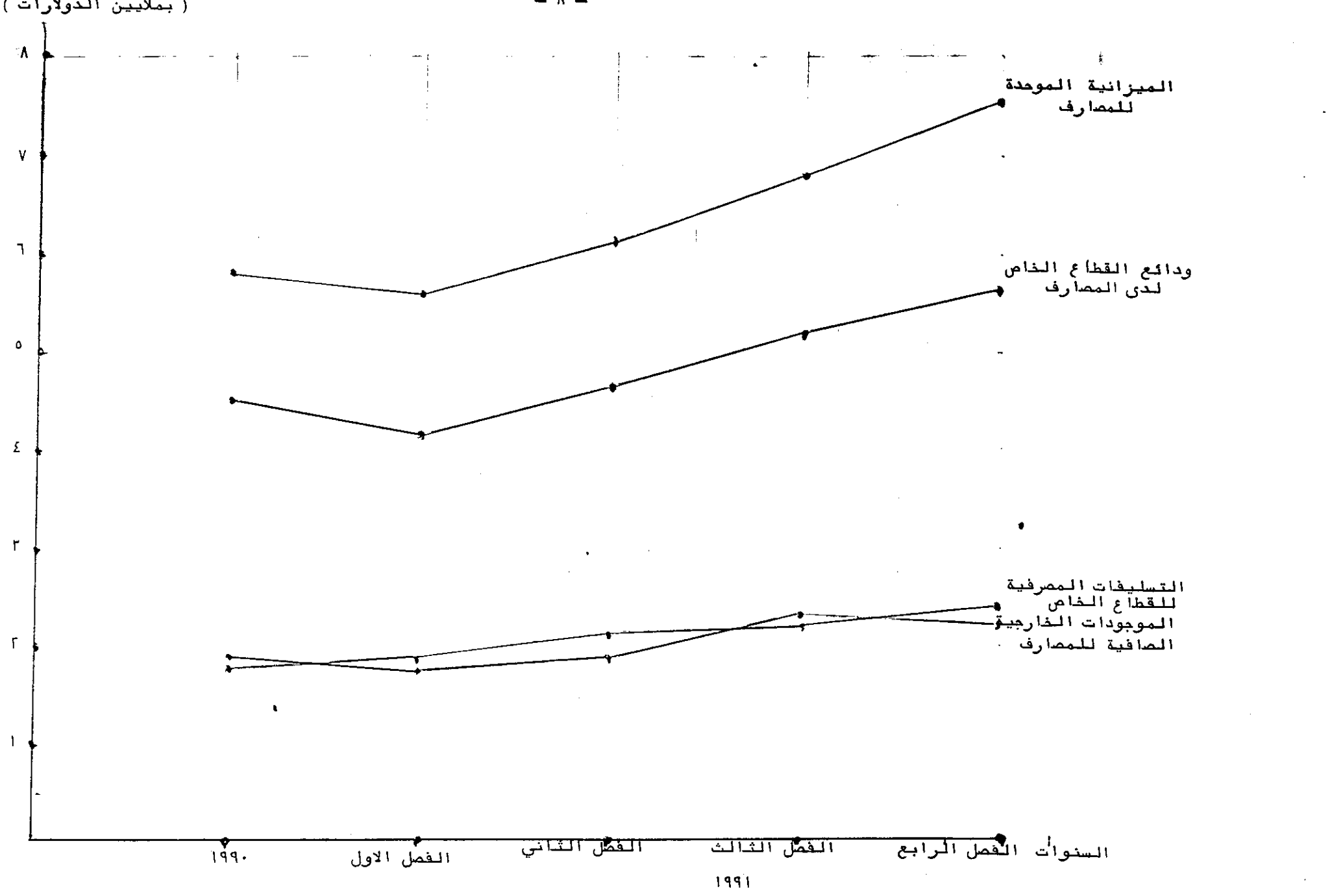
(بملايين الدولارات)
٨
٧
٦
٥
٤
٣
٢
١
الميزانية الموحدة للمصارف
ودائع القطاع الخاص لدى المصارف
التسليفات المصرفية للقطاع الخاص
الموجودات الخارجية الصافية للمصارف
السنوات
١٩٩٠
الفصل الاول
الفصل الثاني
الفصل الثالث
الفصل الرابع
١٩٩١

ثالثا : الوضع النقدى

في غضون ذلك ، شهد الوضع النقدى انفراجات عديدة وهامة ، ناجمة اساسا عن تفعيل مصرف لبنان ادوات سياسته النقدية والمتمثلة في التدخل المتوازن في سوق القطع وتحريك معدلات الفوائد وعمليات السوق المفتوحة والتشدّد في ضخ السيولة النقدية الى السوق. وقد اثمرت هذه السياسة تحسنا ملحوظا في سعر صرف الليرة اللبنانية وتزايد احتياط المصرف المركزى من العملات الاجنبية وتزايد التحول الى الليرة اللبنانية . (الجدول ٣) .

فعلى الرغم من تراجع سعر صرف الليرة اللبنانية ازاء الدولار الاميركي في سوق القطع من ٨٤٢ ليرةلكل دولار في العام ١٩٩٠ الى نحو ٨٨٠ ليرة في اواخر عام ١٩٩١ اى بتراجع طفيف نسبته ٤،٣٪ بين العامين المذكورين ، الاّ ان نسبة تراجع سعر صرف الليرة تبقى اقل من نسبة التراجع في العام ١٩٩٠ والبالغة نحو ٤٠٪ . عدا ذلك ، فان سعر صرف الليرة يشهد منذ مطلع العام ١٩٩١ تحسنا مضطردا ، اذ تراجع سعر الدولار من ١١١٠ ليرات في نهاية كانون الثاني الى ٩٣٨ ليرة في نهاية الفصل الاول والى ٩٠٤،٥ ليرات في نهاية الفصل الثاني والى ٨٩١،٥ ليرات في نهاية الفصل الثالث والى ٨٨٠ ليرة في نهاية عام ١٩٩١ . وبذلك تكون الليرة اللبنانية قد تحسنت بنسبة ٣،٧٪ في الفصل الثاني و ١،٥٪ في الفصل الثالث و ١،٣٪ في الفصل الرابع بعد تراجع نسبته ١٠،٣٪ في الفصل الاول .

وقد ساهمت عدة عوامل في تحسين سعر صرف الليرة اللبنانية خلال العام ١٩٩١ ، ابرزها :

١ - تحسن اداء الاقتصاد الوطني بشكل عام ، كما يستدل من تزايد الناتج الداخلي.

٢ - تزايد حجم الواردات العامة .

..../..

٣ - ازدياد حجم التحويلات الخارجية وتدفق بعض المساعدات والاستثمارات الدولية .

٤ - عودة الاستقرار الامني والسياسي ، مما انتج عودة الثقة بالعملة الوطنية ومستقبلها .

٥ - التدخل المتوازن لمصرف لبنان في سوق القطع بهدف اجراء خفض تدريجي ومتوازن في سعر صرف الليرة ، وذلك لحماية صغار المودعين والقطاعات الانتاجية والقطاع المصرفي من جهة ، ولاعادة تكوين احتياطه من العملات الاجنبية الذى ارتفع الى اكثر من ١،٢ مليار دولار في العام ١٩٩١ بعد ان كان حوالي ٦٢٣ مليون دولار في العام ١٩٩٠ و ٦٠٩ ملايين دولار في نهاية الفصل الاول من عام ١٩٩١ و ٨٦٣ ملايين دولار في الفصل الثاني و ١٠٥٥ مليونا في الفصل الثالث .

٦ - ضبط نمو السيولة النقدية في السوق في حدود معقولة ، كما يستفاد من نمو الكتلة النقدية بالمفهوم الاشمل (M^2) التي ازدادت من نحو ٥، ٤ مليارات دولار عام ١٩٩٠ الى نحو ٤،٤ مليارات في نهاية الفصل الاول من العام ١٩٩١ . والى ٤،٩ مليارات في الفصل الثاني والى ٥،٥ مليارات في الفصل الثالث والى اكثر من ٥،٦ مليارات في نهاية عام ١٩٩١ . وبذلك تكون الكتلة النقدية قد ازدادت بنسبة تقارب ٢٤٪ بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ .

٧ - تزايد التحول الى الليرة اللبنانية ، كما يتبين من تزايد الاقبال على سندات الخزينة ، في ظل معدلات فوائد مرتفعة نسبيا . فقد ارتفعت قيمة السندات المتداولة من ١٢١٥ مليون دولار في العام ١٩٩٠ الى نحو ١٢٧٧ مليونا في نهاية الفصل الاول من العام ١٩٩١ والى نحو ١٦٤٦ مليونا في نهاية الفصل الثاني والى ٢١٤٤ مليونا في نهاية الفصل الثالث والى اكثر من ٢٦٠٠ مليونا في نهاية عام ١٩٩١ الى تزايد يفوق ١١٤٪ عن عام ١٩٩٠ . وفي توزيع هذه السندات بين المكتتبين فيها في العام ١٩٩١ ، لوحظ تزايد حصة الجمهور بشكل بارز من ١٧،٢٩٪ عام ١٩٩٠ الى ٣٠،٢٪ عام ١٩٩١ ، وكذلك ازدادت حصة المؤسسات المالية من ٠،٠٣٪ الى ٠،٢٪ وحصة المؤسسات العامة من ١،٩٦٪ الى ٢،٨٪ ، فيما تراجعت مساهمة المصارف التجارية من ٧٤،٢٧٪ الى ٦٦،٧٪ ومصرف لبنان من ٧،٤٥٪ الى ٣،١٪ . وبذلك يكون الاعتماد الرئيسي في الاكتتاب على المصارف التجارية والجمهور. كما عمدت

..../..

جهات غير لبنانية ، وخصوصا عربية ، وبموافقة مسبقة من مصرف لبنان ، على الاكتتاب في سندات الخزينة مقابل دولارات اميركية فاقت قيمتها ١٥٠ مليون دولار منذ شهر ايلول وحتى نهاية عام ١٩٩١ ، مما ساهم في تعزيز الودائع المصرفية وسعر صرف الليرة واحتياط مصرف لبنان من العملات الاجنبية . وهذا الحدث هو الاول من نوعه تاريخيا في السوق المالية المحلية . وباتت سوق السندات تشهد فئات عديدة ، ثلاثة اشهر وستة اشهر وسنة وسنة ونصف وسنتين . والسندات من فئة السنة ونصف السنة والسنتين ، ذات المعدلات المرتفعة لفوائدها والبالغة ١٨،٥٪ ، استحدثتها السلطات النقدية والمالية مؤخرا وذلك للمرة الاولى منذ وقت طويل حيث جرت مثل هذه التجربة في اواخر السبعينات ولم تلق نجاحا كبيرا ، والعودة اليها اليوم تعكس نوعا من الاطمئنان الى الاستقرار النقدى النسبي ورغبة في الاستدانة والتوظيف المتوسط الاجل. ويكمن العامل الرئيسي وراء تحسن سوق السندات وتزايد الطلب عليها في المعدلات المرتفعة للفوائد والمغرية ، حيث وصلت معدلاتها الفعلية الى ١٦،٦١٪ لفئة ٣ اشهر و ١٩،٧٧٪ لفئة ٦ اشهر و ٢١،٩٤٪ لفئة السنة . وكانت هذه المعدلات قد تعرضت منذ مطلع العام ١٩٩١ لتحركات عديدة مع الميل تدريجيا الى تخفيضها تكرارا وذلك لتخفيف اعبائها على الخزينة العامة . والواقع ان معدلات الفوائد المصرفية استجابت بدورها سريعا لذلك فخفضت هي الاخرى ، حيث تراجعت الفائدة المدينة من ٣٩،٣٩٪ عام ١٩٩٠ الى ٣٢،٠٠٪ عام ١٩٩١ مما شجع على التسليف بالليرة وتاليا الاستثمار في القطاعات الاقتصادية . كما نشطت سوق التسليف بين المصارف تبعا لتراجع الفوائد على الانتربنك من ٢٥٪ الى ١٠٪ ، فيما تراجعت المعدلات الدائنة (على الودائع) بنسبة ضئيلة من ١٤،١٥٪ الى ١٤،٣٠٪ لكنها بقيت اقل من معدلات الفوائد على السندات مما شجع على التحول لسوق السندات.

..../..

الجدول (٢) :

تطور اهم المؤشرات النقدية بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١

(بملايين الدولارات الاميركية)

المؤشرات	١٩٩٠	١٩٩١ الفصل الاول	١٩٩١ الفصل الثاني	١٩٩١ الفصل الثالث	١٩٩١ الفصل الرابع*
١- سعر صرف الليرة بالدولار	٨٤٢	٩٣٨	٩٠٤،٥	٨٩١،٥	٨٨٠
٢ - الكتلة النقدية (M2)	٤،٥٤٠	٤،٤٣٣	٤،٩٢١	٥٥١١	٦٠٠٠
٣ - سندات الخزينة المتداولة	١٢١٥	١٢٧٧	١٦٤٦	٢١٤٤	٢٦٠٠
٤ - احتياط مصرف لبنان من العملات الاجنبية	٦٢٢	٦٠٩	٨٦٢	١٠٥٥	١٢٠٠
٥ - معدلات الفوائد على سندات الخزينة (٪):					
- لثلاثة اشهر	١٨،٨٤	١٩،٩٥	١٨،٣٠	١٦،٦١	١٦،٦١
- لستة اشهر	٢٢،٢٢	٢٤،٧١	٢١،٦٠	١٩،٧٧	١٩،٧٧
- لسنة	٢٤،٩٨	٢٨،١٨	٢٤،٢٢	٢١،٩٤	٢١،٩٤
٦ - معدلات الفوائد المصرفية على الليرة اللبنانية (٪) :					
- المدينة	٣٩،٣٩	٤٠،٨٠	٤٠،٤٢	٣٥،٨٨	٣٢،٠٠
- الدائنة	١٥،١٤	١٥،٧٧	١٥،٦٦	١٤،٦٢	١٤،٣٠
- الانتربنك	٣٥،٠٠	١٥،٠٠	١٤،٠٠	١١،٥٠	١٠،٠٠

المصدر : مصرف لبنان

* احصاءات اولية .

اهم المؤشرات النقدية
(بملايين الدولارات)

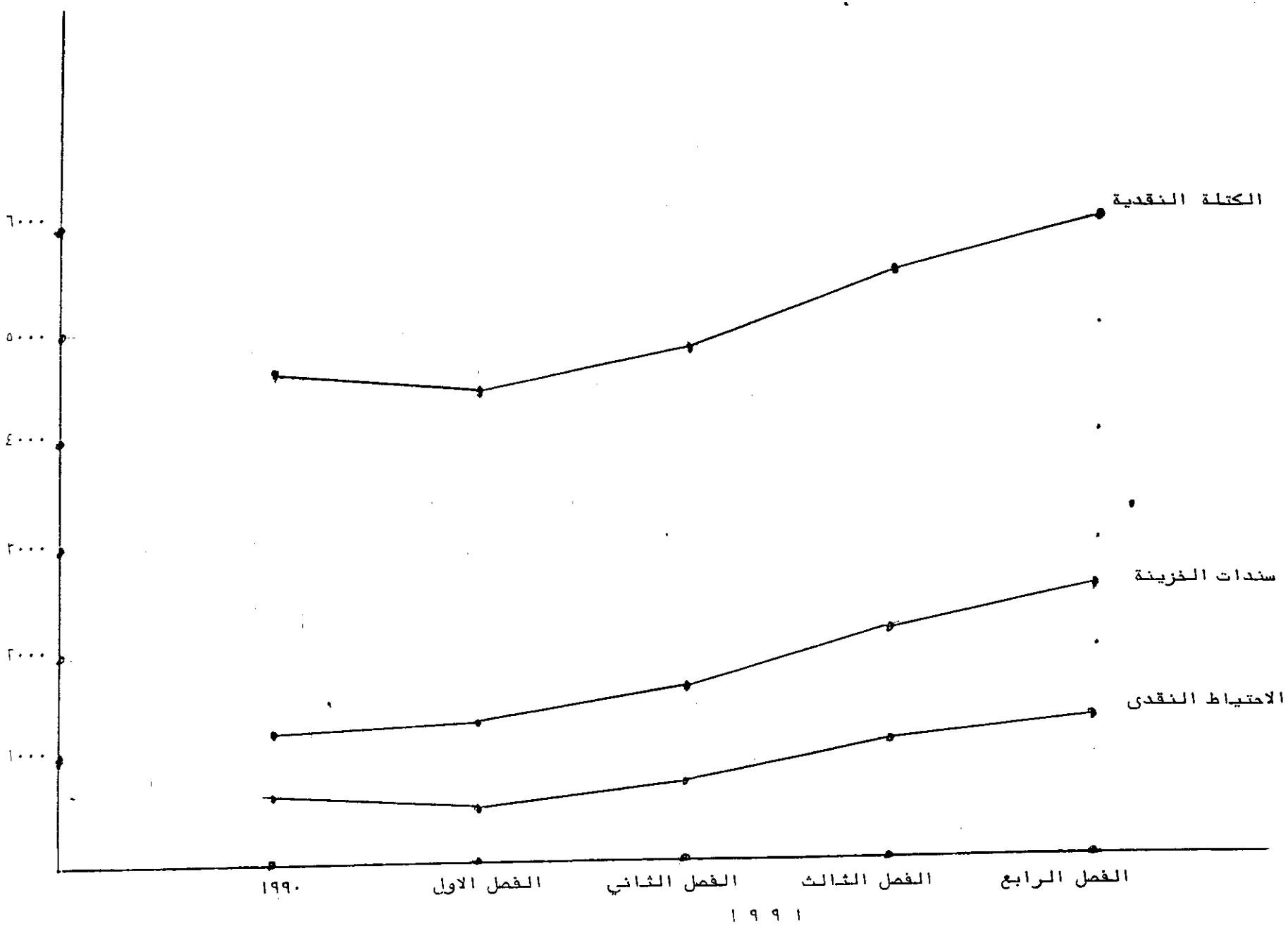

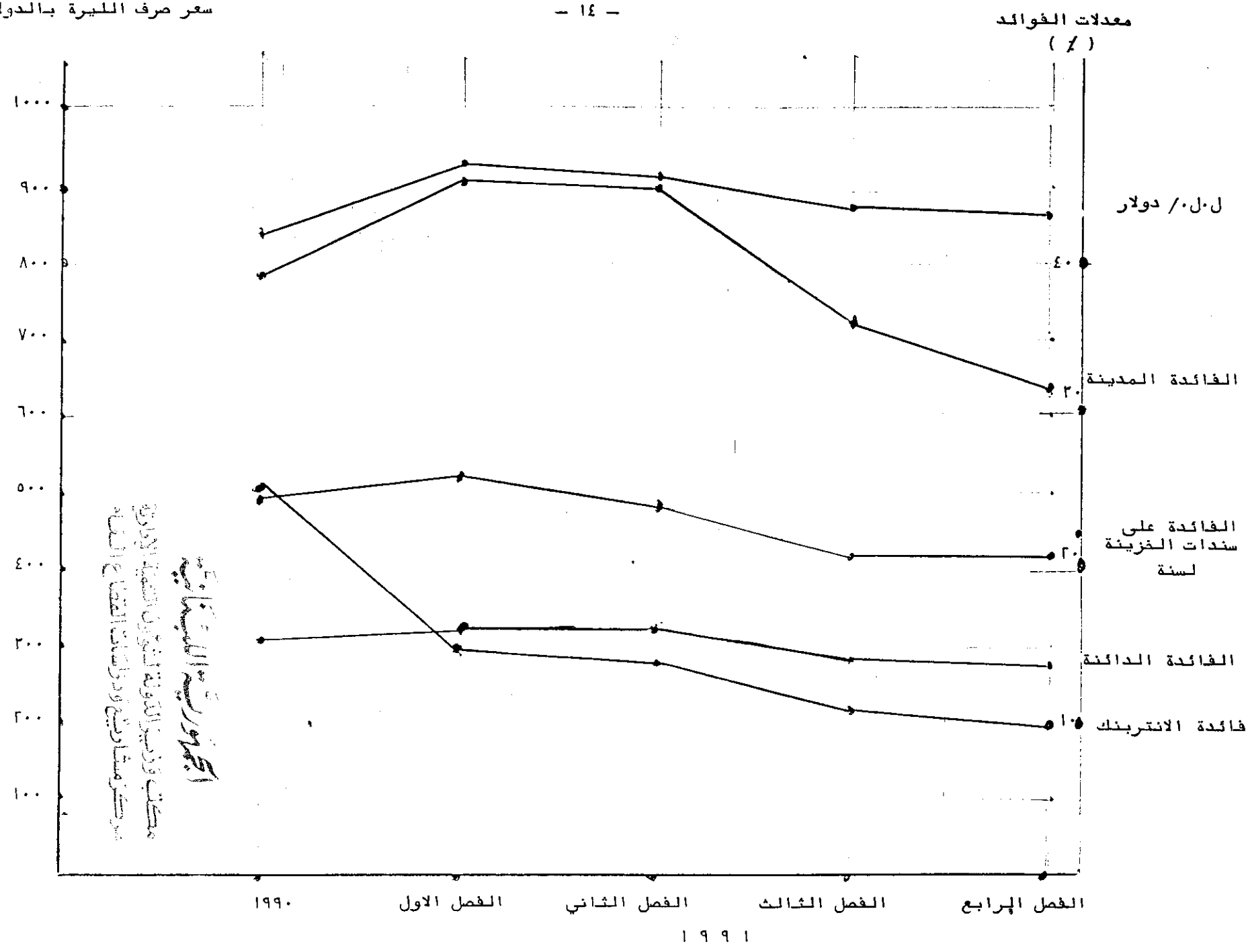
سعر صرف الليرة بالدولار
معدلات الفوائد
(٪)
١٠٠٠
٩٠٠
٨٠٠
٧٠٠
٦٠٠
٥٠٠
٤٠٠
٣٠٠
٢٠٠
١٠٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
ل.ل./ دولار
الفائدة المدينة
الفائدة على سندات الخزينة لسنة
الفائدة الدائنة
فائدة الانتربنك
١٩٩٠
الفصل الاول
الفصل الثاني
الفصل الثالث
الفصل الرابع
١٩٩١